أرسطوطاليس

الطبيعة

ترجمة : إسحق بن حنين

مع شروح

ابن السمح وابن عدي

ومتى بن يونس وأبي الفرج بن الطيب

طبعة ثانية مصورة من الطبعة الأولى

الفهرس

صفحة

تصدير عام ... ... ١ - ٢٨

المقالة الأولى

الفصل الأول : موضوع الطبيعيات ومنهجها ١
« الثانى : أقوال الأقدمين فى عدد المبادئ ٥
« الثالث : نقض حجج الإيليين ١٧
« الرابع : نقد الطبيعيين الحقيقيين ، وخصوصاً أنكسا عورس ٣٣
« الخامس : الأضداد بوصفها مبادئ ؛ عرض ونقد رأى الأقدمين ٤٣
« السادس : عدد المبادئ ثلاثة ، وثلاثة فقط ٥٠
« السابع : نظرية الكون ؛ الأضداد والهيولى ٥٨
« الثامن : حل شكوك الأقدمين ٦٦
« التاسع : الهيولى ؛ نقد أفلاطون ؛ نظرية أرسطو ٧٢

المقالة الثانية

الفصل الأول : الطبيعة ٧٨
« الثانى : موضوع الطبيعة ، أو علم الطبيعة ٩٠

الصفحة

الفصل الثالث : العلل أنواعها وأحوالها ١٠٠

« الرابع : البخت ؛ تلقاء النفس ١١١

« الخامس : البخت : نظرية أرسطو ١١٧

« السادس : البخت وتلقاء النفس ؛ الفرق بينهما ؛ مكانتهما بين العلل ١٢٨

« السابع : العلل الأربع ١٣٤

« الثامن : الغائية فى الطبيعة ؛ نقد النظرية الآلية ١٤٢

« التاسع : الضروره فى الطبيعة ١٥٦

المقالة الثالثة

الفصل الأول : تعريف الحركة ١٦٥

« الثانى : قصور تعريفات القدماء ؛ تحديد التعريف السابق ١٨٢

« الثالث : الحركة فعل المحرك فى المتحرك ١٩١

« الرابع : اللامتناهى ؛ آراء الأوائل ؛ الشكوك حول وجوده ٢٠٢

« الخامس : اللامتناهى لا يوجد بالفعل ٢٢٢

« السادس : اللامتناهى : وجوده وماهيته ٢٥٠

« السابع : خواص غير المتناهى ٢٦٣

« الثامن : تفنيد أسباب الاعتقاد فى وجود غير المتناهى ... ٢٦٧

الصفحة

المقالة الرابعة

الفصل الأول : أهمية دراسة المكان وما حوله من صعوبات ٢٧١

« الثانى : المكان ليس صورة ولا هيولى ٢٨٤

« الثالث : استمرار المقدمة الجدلية فى البحث فى المكان ٢٩٢

« الرابع : ماهية المكان ، وتعريفه ٣٠٢

« الخامس : التمكن ؛ حل الصعوبات ٣٢٩

« السادس : الخلاء ؛ وضع المسألة ؛ بحث جدلى ٣٣٨

« السابع : استمرار الفحص الجدلى ونقد القائلين بالخلاء ٣٤٧

« الثامن : لا يوجد خلاء مفارق ٣٥٧

« التاسع : لا وجود للخلاء الداخلى ٣٨٥

« العاشر : دراسة نقدية للزمان ٤٠٤

الفصل الحادى عشر : تتمة البحث النقدى ؛ تعريف الزمان ٤١٤

« الثانى عشر : لوازم هذا التعريف ؛ الوجود فى الزمان ... ٤٤٠

« الثالث عشر : الآن ، والوجود فى الآن ٤٦٢

« الرابع عشر : حلول المشكلات ؛ الزمان واحد وفى كل مكان ٤٧١

تم فهرس الجزء الأول

تصدير عام

— ١ —

« السماع الطبيعى » لأرسطوطاليس

كتاب « السماع الطبيعى » لأرسطوطاليس هو كتابه الرئيسى فى الطبيعيات .

وقد سمى بهذا الاسم لأنه يتضمن « المحاضرات » التى ألقاها على تلاميذه ؛ والترجمة العربية للعنوان حرفية ، لأنه فى الأصل اليونانى Φυσικὴ Ἀκρόασις وكلمة Ἀκρόασις معناها : السماع ؛ ما يسمع ؛ المحاضرة ؛ جمهور المستمعين . وكان الأحرى بالمترجم العربى أن يتخذ المعنى الثالث فيقول : « محاضرات فى العلم الطبيعى » .

لكن أين ، ومتى ألقى أرسطو هذه المحاضرات ؟

هناك ثلاثة احتمالات : ١ — فى أثينا حينما كان لا يزال عضواً فى أكاديمية أفلاطون ؛ ٢ — فى أثينا بعد عودته من آسيا الصغرى وإنشائه للوقيون ؛ ٣ — فى آسوس التى انتقل إليها بعد وفاة أفلاطون .

لكن الفرض الثالث غير محتمل ، لأن إقامته فى أسوس كانت قصيرة (٣٤٨—٣٤٥ ق.م تقريبا) ؛ فإذا صح ما يقوله بيجر من أن المقالات الأقدم عهدا فى كتاب « مابعد الطبيعة » قد كتبت فى هذه الفترة ، فليس من المحتمل أن يكون لدى أرسطو من الوقت مايسمح له بتأليف

هذه المحاضرات فى الطبيعيات . هذا سبب ، وسبب آخر أن ثمت إشارات إلى أماكن وردت فى ثنايا كتاب « السماع الطبيعى » وهى : الطريق من ثيبه إلى أثينا (م ٣ ص ٢٠٢ ب ١٣) ، اللوقيون (م ٤ ص ٢١٩ ب س ٢١) ؛ أثينا (م ٥ ص ٢٢٤ ب ٢١) ، المشى إلى ثيبه (م ٦ ص ٢٣١ ب ٣) . وهذه الإشارات تعنى فى الغالب قرب المؤلف من هذه الأماكن ، مما يدل على أن إلقاءه لهذه المحاضرات كان فى أثينا . أما الإشارة إلى اللوقيون ، فلا تعنى بالضرورة الإشارة إلى المدرسة التى أنشأها أرسطو ، بل يمكن أن تشير فقط إلى المكان المسمى بهذا الاسم والذى تبعاً له سميت المدرسة التى أنشأها أرسطو باسم « اللوقيون » . ومعلوم أن هذا المكان — اللوقيون — كان من الأماكن التى كان سقراط يؤثر الذهاب إليها ، كما وردت إشارات إليه فى محاورات أفلاطون مراراً .

إذن فهذه المحاضرات ألقيت فى أثينا . ولكن متى ؟

هنا يختلف الباحثون أشد الاختلاف . فجيركه Gercke فى مقالته عن أرسطو فى دائرة معارف پولى — فيسوڤا (ج ٢ عمود ١٠٤٥ س ٣٨) يقول إن : « السماع الطبيعى » كتب أو تمت كتابته بعد أن أنشأ أرسطوطاليس مدرسة اللوقيون (حوالى سنة ٣٣٥ ق.م) ، أى فى المرحلة الأخيرة من حياته ، واستند فى ذلك إلى أنه وردت إشارة إلى مقتل فيلبس (قتل فى سنة ٣٣٦ ق.م) فى كتاب «السماع الطبيعى » المقالة الثانية : ٢٣ .

وقد رد عليه ييجر فى كتابه « أرسطو » (الترجمة الإنجليزية ص ٢٩٦ تعليق ٣ ؛ أكسفورد سنة ١٩٦٢) قائلاً إن هذه الإشارة لا وجود لها ، بل خلط جيركة بين « السماع الطبيعى » وبين « الخطابة » التى أشارت إلى فيليب فى المقالة الثانية الفصل ٢٣ ، كذلك خلط بين هذه الإشارة فى «الخطابة» وبين الإشارة المشهورة إلى موت فيليب فى كتاب « السياسة » (م ٥ ف ١٠ ص ١٣١١ ب س ٢ .) .

ويرى ييجر نفسه أن كتاب « السماع الطبيعى » — لا فى صورته

النهائية ، ولكن فى صورة ما — ينتسب إلى الفترة الأولى من حياة أرسطو الفكرية . ويسوق لتأييد ذلك الحجج التالية :

١ — أن «السماع الطبيعى» يفترض وجودَه المقالةُ الأولى من كتاب « مابعد الطبيعة » ، وبيجر قد أثبت أن هذه المقالة كتبت بعد وفاة أفلاطون (سنة ٣٤٨ ق.م) بقليل ، وكان أرسطو لا يزال أفلاطونياً ، لأن غائية العلل الأربع ، التى على أساسها أقام أرسطو ميتافيزيقاه ، تشير إلى كتاب « السماع الطبيعى » بوصفه شيئاً مفروغاً منه .

٢ — أن فى «مابعد الطبيعة» بعض إشارات إلى أمور عرضها «السماع الطبيعى » تفصيلا ، ولم يتوسع فيها « ما بعد الطبيعة » لهذا السبب .

لكن بيجر يعود فيقرر : إنه إذا كان «السماع الطبيعى » يرجع تأليفه إلى المرحلة الأولى فى تطور أرسطو الروحى ، فذلك لاينطبق على الصورة الحالية لهذا الكتاب بكل أجزائه . « فإن هذا الكتاب يشبه سائر كتب أرسطو فى كونه يحتوى على مادة من الفترة الأولى ومادة من الفترة الأخيرة . والوضع الحالى للمقالة السابعة لايرجع إلى أرسطو نفسه ، لأنها من حيث المحتوى قريبة كل القرب من سائر أجزاء « السماع الطبيعى » التى عولجت فيها مشكلة الحركة . وأما أنها ترجع إلى القسم الأقدم ، وكتبت فى الوقت الذى لم يكن فيه ينظر إلى نظرية الصور على أنها زائفة — فهذا أمر أكثر من محتمل . إن « السماع الطبيعى » شأنه شأن « مابعد الطبيعة » و «الأخلاق» : هو مجموع من قسمين على الأقل ، كل قسم منهما يتألف من عدة رسائل صغيرة . وهذان القسمان : « فى المبادئ الأولى » ، و «فى الحركة» يُميز بينهما تمييزاً دقيقاً باستمرار ، ليس فقط فى كتابيه « فى السماء » و « الكون والفساد » ، بل وأيضاً فى المقالة الأخيرة (الثامنة) من كتاب « السماع الطبيعى » نفسه . فإن هذه المقالة الثامنة ليست جزءاً من « السماع الطبيعى » ، لأنها تقتبس مواضع من سائر المقالات بهذه الإشارة : كما بينا من قبل فى « الطبيعيات » ، وربما كانت فى الأصل ، مثل المقالات «فى الجوهر والوجود» ، التى كانت فى الأصل خارج كتاب « مابعد

الطبيعة » (أى قبله) – نقول ربما كانت هذه المقالة الثامنة هى فى الأصل أحد البحوث التى نظر إليها أرسطو على أنها نصف طبيعيات ونصف مابعد الطبيعة ، وأنها بمثابة انتقال من الطبيعيات إلى مابعد الطبيعة . ووضعها الوقتى يمكن تحديده بمعالجتها لنظرية محركات الأفلاك ، التى لم تعالج على نحو موحد صريح كما فى الرواية الأخيرة (الفصل الثامن) من مقالة اللام فى كتاب « ما بعد الطبيعة » . لكن يمكن أن نقرر بوضوح أن المقالة الثامنة من كتاب « السماع الطبيعى » قد قصد بها إلى أن تعطى تقريراً دقيقاً عن نظرية المحرك الأول على أساس طبيعى ، وأن تدافع عنها ضد كل الاعتراضات التى وجهت إليها من الناحية الفلكية ، خصوصاً من جانب كالّيبوس . فمن المؤكد إذن إلى حد بعيد ، أن هذه المقالة الثامنة لم تكتب قبل أوج فكر أرسطو وتمام نضوجه ؛ وحتى فى ذلك الوقت لم تكن جزءاً من كتاب « السماع الطبيعى » (وربما طوال حياة المؤلف) ، و « السماع الطبيعى » كما نعرفه الآن ، لم يوجد بعدُ بوصفه كتاباً بأكمله . ويؤيد ذلك أن «مابعد الطبيعة» يشير – على أنهما من « الطبيعيات » – إلى كتابى « فى السماء » و« فى الكون والفساد » . ولهذا فى ذلك الوقت لم تكن الكلمة تدل على « السماع الطبيعى » بل على مجموعة أكبر مؤلفة من رسائل فى الطبيعيات . ومن بين أجزائه الأقدم القسم المتعلق بالمبادئ الأولى ، كما تدل على ذلك المقالة الأولى من « مابعد الطبيعة » ، والقسم المتعلق بالهيولى والصورة ، كما تدل على ذلك المقالة « نو » من « مابعد الطبيعة » – أعنى المقالتين الأولى والثانية من كتاب « السماع الطبيعى » . لكن يمكننا أن نفترض مع ذلك ، أن هاتين المقالتين ترجعان إلى الفترة الأفلاطونية فى تطور أرسطو ، وإن كانت بعض المواضع ، مثل الإشارة إلى اللوقيون فى المقالة الرابعة ، تدل على إعادة النظر فيما بعد فى بعض التفصيلات » (١)

---

(١) ييجر : أرسطو ، أكسفورد سنة ١٩٦٢ ص ٢٩٧ – ص ٢٩٩ .

وإلى نتائج مشابهة وصل و . د . رص W.D.Ross فى مقدمة نشرته لكتاب «السماع الطبيعى» . فهو يقول (١): « إن الطابع المبكر للمقالة السابعة ، وكونها تفترض المقالتين الخامسة والسادسة ، وهما بدورهما متأخران عن المقالتين الثالثة والرابعة ، يضاف إلى ذلك أن القسم الأقدم من « مابعد الطبيعة » يفترض المقالتين الأولى والثانية من « الطبيعيات » — كل هذا يبدو أنه يوحى بأن الشطر الأكبر من « السماع الطبيعى » قد أُلِّف فى أثناء إقامة أرسطو الأولى فى أثينا . وليس فى هذا ما يدعو إلى الدهشة ؛ لأن أرسطو ، عند نهاية إقامته هذه ، كان رجلا فى السابعة والثلاثين . إن الأعضاء الأسن فى الأكاديمية لم يكونوا تلاميذ لأرسطو بقدر ما كانوا مشاركين له ومساعدين ، يعملون مستقلين عنه فى موضوعات تندرج ضمن البرنامج العام للدراسات الأكاديمية ، وربما كانوا يلقون محاضرات لحسابهم الخاص . والرأى القديم ، الذى كان يرجع كل مابقى لنا من كتب أرسطو إلى الفترة التى كان فيها على رأس اللوقيون ، هذا الرأى قد حشر فى فترة اثنتى عشرة سنة من الكتابة والمحاضرة أكثر مما هو محتمل جوهرياً ، وترك باقى حياته خالية من كل نشاط من هذا القبيل ، وهو أمر غير طبيعى . فالكتب الخاصة بعلم الحيوان والمشروع الضخم للبحث التاريخى والدستورى ، الذى وجه بيجر إليه الانتباه ، ثم الأبحاث الفلسفية (مثل المقالات الوسطى فى « مابعد الطبيعة ») التى هى متأخرة فى طابعها — كل هذه كافية لملء فترة الأستاذية (رئيساً للوقيون) بقدر من النشاط فى التأليف من المعقول أن ينسب إليه .

« ومن ناحية أخرى فإن المقالات من الأولى إلى الرابعة فى « السماع الطبيعى » لايمكن إرجاع تاريخها إلى وقت مبكر جداً . ذلك لأن « السماع الطبيعى » بخلاف المحاورات ، وهى لاتحتوى إلا على قليل من الأفكار الأصيلة ؛ وهى فى الغالب عرض وتطبيق للأفلاطونية — نقول إن « السماع

Aristotle's Physics, a revised Text with introduction and Commentary, by W.D. Ross Oxford, 1936, pp 9-10.

الطبيعى » بحث متصل عميق فى موضوعات كان إرشاد أفلاطون فيها ضئيلاً ؛ومن رأيى أنه لا يمكن أن يؤرخ إلا بنهاية الفترة التى قضاها أرسطو فى أكاديمية أفلاطون، حين امتلك استقلالاً فى الفكر واستفادة تامة بقواه الفلسفية .

« أما المقالة الثامنة ، فى صورتها الحالية ، فلا شك أنها متأخرة . فثم ثلاثة مواضع فى الفصل السادس منها (٢٥٨ ب ١١ ، ٢٥٩ ا ٦–١٣ ، ٢٥٩ ب س ٢٨–٣١) تشير إلى محركات الأفلاك الكوكبية ، متميزة من المحرك الأول للكون ؛ وربما كان كاليبوس هو الذى لفت انتباه أرسطوطاليس إلى ذلك ، حوالى سنة ٣٣٠ ق.م . ويرى ييجر أن كل هذه المواضع إضافات متأخرة،وهذا يمكننا منأن نؤرخ الصورة الأولى للمقالة الثامنة على نحوأبكر جداً . لكن يبدو أكثر احتمالاً أن الموضعين الأولين ، اللذين ورد فيهما ذكر محركات الأفلاك على أنها مجرد إمكانات ، يرجعان إلى الصورة الأولى للمقالة الثامنة ، وأن الموضع الثالث وحده ، الذى يفترض التسليم بوجودها ، هو إضافة لاحقة . فإن كان الأمر كذلك ، فإن الصورة الأولى للمقالة لايمكن أن تؤرخ بما قبل إقامة أرسطو الأخيرة فى أثينا ، من سنة ٣٣٤ إلى سنة ٣٢٣ ق.م » .

*

هذا فيما يتصل بتاريخ تأليف « السماع الطبيعى » : فالكتاب قد ألف فى أواخر عهد أرسطو بالأكاديمية التى تركها بعد وفاة أفلاطون مباشرة فى سنة ٣٤٨ ، ما عدا المقالة الثامنة فإنها ترجع إلى الفترة الأخيرة من إقامة أرسطو فى أثينا رئيساً لمدرسة اللوقيون التى أنشأها ،وهذه الفترة الأخيرة تمتد من سنة ٣٣٤ ق.م إلى سنة ٣٢٣ ق.م. ولكن هذا لا يمنع من أن أرسطو أجرى تنقيحات فى سائر مقالات الكتاب فى عهد متأخر عن عهد تأليفها .

ولكن ثمت مشكلة خطيرة خاصة بالمقالة السابعة من « السماع الطبيعى »، مشكلة ذات شقين : الأول يتعلق بصلتها بكتاب « السماع الطبيعى » بوصفه كلاً : والثانى يتعلق بوجود روايتين للفصول الثلاثة الأولى منها .

أما عن الشق الثانى فإن سنبلقيوس الشارح المشهور يقول لنا (١٠٣٦ : ٤) إنه وجد فى زمانه روايتان لهذه المقالة السابعة ، تشملان نفس المشكلات ونفس الموضوعات ، وبنفس الترتيب ، وإنما الاختلاف اختلاف طفيف فى العبارة واللفظ .

والمخطوطات اليونانية التى لدينا تتضمن كلتا الروايتين فيما يتصل بالفصول الثلاثة الأولى . فبعضها يتضمن الروايتين منفصلتين ، وبعضها يتضمن مزيجاً من كلتيهما . والشراح القدماء قد فضلوا إحدى الروايتين على الأخرى على أنها الرواية الأصدق ، ويشار إليها بالحرف α (ألفا) وقد نشرها بكر فى نشرته ، ووردت فى مخطوط باريس رقم ٢٠٣٣ (من القرن الخامس عشر) ومخطوط مكتبة بودلى بأكسفورد برقم ٢٣٨ مجاميع (من القرن السادس عشر . ونشر الرواية الأخرى (ويشار إليها بالحرف بيتا β) طبعة ألدى . والترجمة العربية الواردة هنا تأخذ بهذه الرواية الثانية .

وهناك دلائل كثيرة تدل على أن المقالة السابعة ليست جزءاً أساسياً من « السماع الطبيعى » بل استطراد حتى لو كانت بقلم أرسطو نفسه : (١) فالمقالة لم يشر إليها أرسطو فى أى كتاب آخر من كتبه ؛ (٢) وأوذيموس فى كتابه « فى الطبيعيات » وفيه يتابع « السماع الطبيعى » لأرسطو ، قد أغفل المقالة السابعة ؛ (٣) وبداية المقالة السابعة لا تتصل اتصالاً وثيقاً بنهاية المقالة السادسة ، ولا نهايتها ببداية المقالة الثامنة ؛ بينما بداية المقالة الثامنة تتناسب مع نهاية المقالة السادسة ؛ (٤) والمقالة السابعة تبدأ بدون حرف ربط ، وهو أمر غير مألوف فى كتابة أرسطو ، اللهم إلا فى « التحليلات الثانية » ف٢ ، و« الميتافيزيقا » ، و« السياسة » (المقالتين الثالثة والرابعة) ؛ (٥) وفيما يتصل بطابع المقالة يلاحظ الإسكندر الأفرديسى أن حججها تغلب

عليها اللفظية ، ويقول عنها سنبلقيوس إنها مخففة ، ويرى أن المقالة ليست غير متناسبة مع السماع الطبيعى وليست غير جديرة بأرسطو ، ويقول إن أرسطو ربما كتبها ، ولكن نسختها المقالة الثامنة ، بيد أن بعض خلفائه أولجها فى « السماع الطبيعى » لمناسبتها البحث فى الطبيعيات .

وهوفمان Hoffmann الذى درس هذه المقالة السابعة بعناية فائقة ، يرى أنها أولية وأنسب إلى الناشئة والمبتدئين فى العلم ، وأنها ، بخلاف باقى « السماع الطبيعى » ، تعنى بعلم الطبيعة لا بفلسفة الطبيعة .

لكن رُص لايرى هذا الرأى (الكتاب المذكور ص ١٦ — ص ١٧) ولا يشاطر هوفمان الرأى فى أن هذه المقالة هى بالأحرى مذكرات سامع لأرسطو وليست بقلم أرسطو نفسه . بل يقول إن الرواية α لا تدل على شىء ليس بأرسطوطالى سواء فى الفكر وفى المصطلح . وشراح أرسطو لم يشكوا فى كونها بقلم أرسطو نفسه . ولكنه يرى من ناحية أخرى أن المقالة السابعة تقف خارج البناء الأساسى للسماع الطبيعى . فالمقالات الخامسة والسادسة والثامنة تكون وحدة تقطعها المقالة السابعة . كما أن فيها موضعين ، كما لاحظ بيجر بحق ، ينتسبان إلى تاريخ متقدم : (الأول) هو الوارد فى ٢٤٦ ب س ٤ — س ٨ ، ونجده فى « جمهورية » أفلاطون ص٥٩١ ب ، و « فيلابوس » ٢٥ ﻫ (وخصوصاً ٢٦ ب) ، و « النواميس » ٦٣١ حـ ، و (الثانى) هو الوارد فى ٢٤٩ ب س ٢٣ .

أما متى أدرجت المقالة السابعة ضمن « السماع الطبيعى » ، فإننا نجد أولاً أن أوذيموس لايعدها جزءاً من « السماع الطبيعى » ، بينما الإسكندر الأفروديسى (الذى ازدهر حوالى سنة ٢٠٠ بعد الميلاد) ينظر إليها على أنها جزء من « السماع الطبيعى » . ويرى رص أن المقالة السابعة أدرجت ضمن « السماع الطبيعى » فى خلال القرن الثالث قبل الميلاد . أما الرواية β لهذه المقالة فيمكن — فى نظر رص — أن تكون مذكرات تلميذ سجل ما قاله أرسطو .

الترجمات العربية والشروح

أما الترجمات العربية لهذا الكتاب فعديدة ، ولكن الأخبار عنها مضطربة فى جميع المصادر التاريخية .

(١) وأقدم هذه الترجمات هى ترجمة سلام الأبرش « من النقلة القدماء فى أيام البرامكة ، ويوجد بنقله السماع الطبيعى » (« الفهرست » لابن النديم ، طبع مصر ، ص ٣٤١ س ٣ — س ٤) ويضيف ابن النديم : « كذا حكى سيدنا أبو القاسم عيسى بن على بن عيسى أيده الله »

وسلام الأبرش ، أبو سلمة ، من أوائل المترجمين فى النصف الثانى من القرن الثانى للهجرة ، « وكان لايفارق هرثمة بن أعين أيام محاصرته مدينة السلام » (ابن أبى أصيبعة حـ ١ ص ١٦٠) وله حكايات مع هارون الرشيد رَوَاها ابن أبى أصيبعة (حـ ٢ ص ٣٤ — ص ٣٥)

لكن لم ترد إشارة إلى هذه الترجمة فى كتابنا هذا .

(٢) وتتلوها ترجمة إسحق بن حنين (المتوفى فى ربيع الأول سنة ٢٩٨ هـ : أو سنة ٢٩٩هـ = نوفمبر سنة ٩١٠ أو سنة ٩١١م) ، وهى الواردة فى كتابنا هذا . فقد ورد عند تمام المقالة الأولى ما يلى :

(ا) « تمت المقالة الأولى نقل إسحق بن حنين »

(ب) وورد أيضاً بعد ذلك : « وبخطه (أى بخط الشيخ أبى الحسن) رحمه الله على ظهر الجزء الأول والثانى : عارضت بما فى هذا الجزء من الفص نسخة يحيى بن عدى التى ذكر أنه نسخها من دستور إسحق »

(حـ) وورد كذلك : « وعلى ظهر الجزء الأول : الجزء الأول من السماع الطبيعى لأرسطوطاليس ، نقل إسحق بن حنين »

(د) وكذلك : « الثانى من كتاب السماع الطبيعى لأرسطوطاليس ، نقل إسحق بن حنين » . (ص ١٥ ب من المخطوطة) .

ولكن هنا بعض صعوبات :

الأولى فى كلمة « الجزء الأول » و « الثانى » هل يقصد بهما المقالتان الأولى والثانية ، وبذلك ينسحب الكلام عليهما فقط ؛ أو يقصد بهما الجزآن الأول والثانى اللذان ينقسم إليهما كتاب « السماع الطبيعى » كله ؟

من الواضح أنه يقصد المعنى الثانى ، وإذن فترجمة إسحق بن حنين تشمل كتاب السماع الطبيعى كله بمقالاته الثمانى .

والصعوبة الثانية هى أنه لم ترد إشارة إلى قيام إسحق بن حنين بترجمة « السماع الطبيعى » ، عند « الفهرست » لابن النديم أو « إخبار العلماء » للقفطى الذى ينقل عن ابن النديم ويضيف بعض أشياء . ولكن هذه ليست صعوبة ، لأن ابن النديم لم يستوعب كل الترجمات ؛ وفضلا عن ذلك فإن ماورد صراحة فى مخطوطنا هذا كاف وحده لليقين بأن إسحق بن حنين ترجم « السماع الطبيعى » .

(٣) يذكر ابن النديم فى « الفهرست » (ص ٣٥٠–٣٥١ طبع مصر) عن « السماع الطبيعى » مايلى :

« الكلام على كتاب السماع الطبيعى بتفسير الإسكندر وهو ثمانى مقالات . قال محمد بن إسحق (= ابن النديم) : الموجود من تفسير الإسكندر الأفروديسى المقالة الأولى من نص كلام أرسطوطاليس فى مقالتين ، والموجود من ذلك مقالة وبعض الأخرى ، ونقلها أبو روح الصابى ، وأصلح هذا النقل يحيى بن عدى . — والمقالة الثانية من نص كلام أرسطاليس فى مقالة واحدة ، ونقلها من اليونانى إلى السريانى حنين ، ونقلها من السريانى إلى العربى يحيى بن عدى . — ولم يوجد شرح المقالة الثالثة من نص كلام أرسطاليس .— فأما المقالة الرابعة ففسرها فى ثلاث

مقالات ، والموجود منها المقالة الأولى والثانية وبعض الثالثة إلى الكلام فى الزمان ، ونقل ذلك قسطا . والظاهر الموجود نقل (١) الدمشقى . — والمقالة الخامسة من كلام أرسطاليس فى مقالة واحدة ، ونقل ذلك قسطا بن لوقا .— والمقالة السادسة فى مقالة واحدة ، والموجود منها النصف وأكثر قليلاً . — والمقالة السابعة فى مقالة واحدة ، ترجمة قسطا .— والمقالة الثامنة فى مقالة واحدة ، والموجود منها أوراق يسيرة .

الكلام على السماع الطبيعى بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى . قال محمد بن إسحق : ما ترجمه قسطا من هذا الكتاب فهو تعاليم ، وما ترجمه عبد المسيح بن ناعمة فهو غير تعاليم . والذى ترجم قسطا النصف الأول ، وهو أربع مقالات ؛ والنصف الآخر ابن ناعمة أربع مقالات .

الكلام على السماع الطبيعى بتفسير جماعة فلاسفة متفرقين . وجد تفسير فرفريوس الأولى والثانية والثالثة والرابعة — ونقل ذلك بسيل .— ولأبى بشر متّى تفسير تفسير ثامسطوس لهذا الكتاب بالسريانية ، وهو موجود سريانى ببعض من المقالة الأولى . .

وفسر أحمد بن كرنيب بعض المقالة الأولى .

وترجم إبرهيم بن الصلت المقالة الأولى من هذا الكتاب ، رأيتها بخط يحيى بن عدى :

«ولأبى الفرج قدامة بن جعفر تفسير بعض المقالة الأولى من السماع الطبيعى » .

ويستخلص من هذا الكلام مايلى :

(ا) أن ابن ناعمة الحمصى (النصف الأول من القرن الثالث الهجرى) ترجم النصف الثانى من السماع الطبيعى . وستكون ترجمته إذن متوسطة بين ترجمة سلام الأبرش وبين ترجمة إسحق بن حنين .

---

(١) ويرد ذكر نقل الدمشقى هنا فى الورقة ١٩١ ا وفى مواضع أخرى.

لكن ثمة صعوبة هنا : هل يقصد أن ابن ناعمة ترجم النصف الثانى من «السماع الطبيعى» النص، أو بتفسير يحيى النحوى ؟ ذلك لأنه ذكر ذلك، عند « الكلام على السماع الطبيعى بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى »

(ب) والأمر نفسه ينطبق على نقل قسطا ، هل هو هنا للنص ، أو بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى ؟

يغلب على الظن أن المقصود هو ترجمة السماع الطبيعى بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى فى كلتا الحالتين ، لأنه لو كان المقصود النص فقط لناقض ذلك قوله عند الكلام على تفسير الإسكندر إن قسطا ترجم المقالات الرابعة والخامسة والسابعة بتفسير الإسكندر ، وإلا فسيكون قسطا بن لوقا قد ترجم النصف الثانى من نص أرسطو وليس فقط النصف الأول .

وإذن فإن قسطا بن لوقا (المتوفى حوالى سنة ٣٠٠ هـ = ٩١٢ م) قد ترجم النصف الأول « من السماع الطبيعى » بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى ، وترجم ابن ناعمة الحمصى النصف الثانى من الكتاب بتفسير يحيى النحوى الإسكندرانى أيضاً . وقد وردت هنا نقول عن ترجمة قسطا (راجع مثلاً ورقة ٩٧ ب من المخطوط) .

(حـ) نقل بسيل المطران « السماع الطبيعى » بتفسير فرفوريوس للمقالات الأولى والثانية والثالثة والرابعة . وقد قال ابن أبى أصيبعة (حـ١ ص ٢٠٤ » عن بسيل المطران إنه « نقل كتباً كثيرة ، وكان نقله أميل إلى الجودة » وذكره صاحب « الفهرست » من بين النقلة (ص ٣٤١ س ٧ طبع مصر) . لكن ورد فى بعض مخطوطات « الفهرست » اسم « ابن بسيل » (نشرة فلوجل جـ٢ ص ١١٥) . فإن صحت هذه الرواية يكون المقصود هو اصطفن بن بسيل الذى قال عنه ابن أبى أصيبعة (جـ١ ص ٢٠٤) : « كان يقارب حنين بن إسحق فى النقل ، إلا أن عبارة حنين أفصح وأحلى » . ولا نستطيع الفصل فى هذه المسألة لأنه لم يرد اسمه مترجماً فى ثنايا الشرح الذى ننشره هنا .

(د) أما تفسير ثامسطيوس فلم يذكر لنا صاحب « الفهرست » أنه ترجم إلى العربية ، بل يقول فقط إن « لأبى بشر متى تفسير تفسير ثامسطيوس لهذا الكتاب بالسريانية » أى أن أبا بشر متى بن يونس (المتوفى فى بغداد فى ١٩ من رمضان سنة ٣٢٨هـ — ٢٩ من مايو سنة ٩٤٠ م) قد شرح تفسير ثامسطيوس ، وشرحه هذا بالسريانية ولم ينقله إلى العربية :

ولكن فى كتابنا هذا شرحاً عربياً لأبى بشر متى بن يونس ؛ فهل هو شرح مستقل كتبه مباشرة بالعربية ؟ أو هو ترجم شرحه السريانى على تفسير ثامسطيوس ؟

(هـ) ويضيف القفطى فيما يتصل بتفسير ثامسطيوس ما يلى : « وفسره (أى السماع الطبيعى) بكماله ثامسطيوس على سبيل الجوامع ، لم يبسط القول فيه » ، وهذه الجوامع نقلت إلى العربية بدليل أنه يقول عن نسخة من السماع الطبيعى بتفسير يحيى النحوى نقلت من الرومى إلى العربى : « وهو كتاب كبير ملكته دفعة واحدة عشر مجلدات ، وكان قد حشاه جورجس اليبرودى بكلام ثامسطيوس » (نشرة لبرت ، ص ٣٩ س١٥—س١٦) . ولكنه لم يذكر من ترجمه إلى العربية ، هل هو جورجس نفسه ، أو غيره . وجورجس اليبرودى كان طبيباً فى دمشق توفى حوالى سنة ١٠٥٠ م (٤٤٢ هـ) . وهو أبو الفرج جورجس بن يوحنا بن سهل ابن إبراهيم ، من النصارى اليعاقبة . « وكان فاضلا فى صناعة الطب ... ومنشوه فى صدر عمره بيبرود ، وهى ضيعة كبيرة قريبة من صيدنايا ... ثم إنه ترك يبرود وما كان يعانيه وأقام بدمشق بتعلم صناعة الطب . ولما تبصر فى أشياء منها وصارت له معرفة بالقوانين العلمية وحاول مداواة المرضى ورأى اختلاف الأمراض وأسبابها وعلاماتها وتفنّن معالجاتها وسأل عمن هو إمام فى وقته بمعرفة صناعة الطب والمعرفة بها جيداً فذكر له أن ببغداد أبا الفرج بن الطيب كاتب الجاثليق وأنه فيلسوف متفنن وله خبرة وفضل فى صناعة الطب وفى غيرها من الصنائع الحكمية . فتأهب للسفر وأخذ سواراً كان لأمه لنفقته ، وتوجه إلى بغداد . وصار ينفق عليه

مايقوم بأوده ، ويشتغل على ابن الطيب ؛ إلى أن مهر فى صناعة الطب وصارت له مباحثات جيدة ودراية فاضلة فى هذه الصناعة . واشتغل أيضاً بشىء من المنطق والعلوم الحكمية ؛ ثم عاد إلى دمشق ، وأقام بها .. وكانت للبيرودى مراسلات إلى ابن رضوان بمصر ، وإلى غيره من الأطباء المصريين ، وله مسائل عدة إليهم طبية ، ومباحثات دقيقة . وكتب بخطه شيئاً كثيراً جداً من كتب الطب ، ولا سيما من كتب جالينوس وشروحها وجوامعها .. وتوفى البيرودى بدمشق فى سنة ... وأربعمائة » (ابن أبى أصيبعة : « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » حـ٢ ص ١٤٠ — ص ١٤٣) .

ولا يظهر من هذه الترجمة أنه كان ناقلا ، لهذا نرجح أنه لم يترجم جوامع ثامسطيوس ، بل كل مافعله هو أنه حشى نسخة من تفسير يحيى النحوى لكتاب « السماع الطبيعى » بجوامع ثامسطيوس ، خصوصاً وقد كتب بخطه أشياء كثيرة جداً من كتب الطب ، فلا شك أنه كتب أيضاً بخطه شيئاً كثيراً من كتب الفلسفة .

وإذن فجوامع ثامسطيوس « للسماع الطبيعى » قد ترجمت إلى العربية

(و) أما شرح الاسكندر الأفروديسى فقد نقل إلى العربية على النحو الذى فصّله ابن النديم ، يضاف إلى ذلك ما ورد فى إحدى نسخ « إخبار العلماء بأخبار الحكماء » للقفطى ، فيما يتصل بترجمة أبى رَوْح الصابى لتفسير المقالة الأولى من السماع الطبيعى من أن نقل أبى رَوْح الصابى كان من السريانى إلى العربى (نشرة لبرت ص ٣٨ س ١ - س ٢ من أسفل) .

وقد ورد فى الشروح الواردة هنا على « السماع الطبيعى » كثير من الاقتباسات المأخوذة عن تفسير الإسكندر الأفروديسى لهذا الكتاب .

(ز) أما من فسروا الكتاب من العرب فيذكر ابن النديم منهم أولا :

أبو أحمد بن كرنيب الذى فسر بعض المقالة الأولى وبعض المقالة الرابعة — وهو إلى الكلام فى الزمان .